

## استخدامات "لكن" ووظائفها النحوية

## دراسة تحليلية وصفية

د: زهير محمد العرود

جامعة عجلون الوطنية - الأردن -

**Abstract**

The uses "Lakin" and its lingnislical functions.

Analytical descriptive study

The main goal of this paper is the search of the uses of "Lakin" and it lingnistical features as stated by scholars. The focus will be on:

1-The search about the main ideas of the lingsitic scholars. From "Lakin" whether its simple or complex.

2-The search for the speciality of "Lakin" according to Arabic linguistics and scholars. and its functions.

3-the search whether the "waoo" which is combined to "Lakin" as part of the word "Lakin" or not.

key words: "Lakin" "wa Lakina" "wa Lakin" "Lakin".

**Résumé :**

Les emplois de "lakin" et ses fonctions grammaticales : Une étude analytique et descriptive Cette recherche vise à identifier les emplois de "lakin" et ses fonctions grammaticales tel qu'ils ont été présentés par les chercheurs en mettant l'accent sur ce qui suit : - Premièrement : la connaissance de la position des grammairiens de la réalité de ce mot et de son genre ; ce mot est-il simple ou composé ?

- Deuxièmement : connaissance des particularités de "lakin" chez les grammairiens arabes et les indices qu'il comporte.

- Troisièmement : Savoir si le "waoo" rajouté à "lakin" fait partie intégrante de ce mot ou non. Mots-Clés : "lakina", "walakina", "walakin", "lakin".

**ملخص:**

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على استخدامات "لكن" ووظائفها النحوية كما صوّرها العلماء مع التركيز على ما يأتي:

أولاً: معرفة موقف النحويين من حقيقة هذه الكلمة ونوعها، أي بسيطة أم مركبة؟

ثانياً: معرفة خصوصية هذه الأداة عند العرب، وما تتضمنه من دلالات.

ثالثاً: معرفة ما إذا كانت الواو الداخلة عليها من جسم الكلمة أم لا.

الكلمات الدالة: "لكن"، "ولكن"، "ولكن"، "لكن"، "لكن".

## المقدمة:

الأدوات قسم من أقسام الكلام، حظيت منذ القدم بعناية العلماء واهتمامهم، ولها دور فعال في بناء الكلام العربي، وهي من العوامل الجوهرية في تحقيق دلالة التركيب النحوي، وقد اتخذت محاولات النحويين لدراستها أشكالاً شتى، لكن محاولتي هذه نهجت فيها منهجاً يتمثل في تتبع وجمع ما تناثر من مباحث هذه الأداة في غضون الموضوعات النحوية المتعددة، وما كان منها مثار جدل بين البصريين والكوفيين، بذكر آراء مختلف العلماء، وحججهم مع محاولة ترجيح الرأي الأوفق منها. مما يمكننا أن نحصل على المزوجة بين الأصالة والحدثة في الدرس اللغوي.

من هنا جاءت هذه الدراسة - وهي محاولة متواضعة - للوقوف على استخدامات (لكن) ووظائفها النحوية كما صورها العلماء، مع التركيز على ما يلي:

- 1- معرفة موقف النحويين من حقيقة هذه الكلمة، أهى بسيطة أم مركبة.
- 2- معرفة موقف النحويين من طبيعة استخدامات هذه الكلمة من حيث الإعمال والإهمال.
- 3- معرفة ما إذا كانت الواو من جسم الكلمة أم لا.
- 4- معرفة ما تتضمنه هذه الكلمة من دلالات.

وتعتمد مادة هذا البحث على كتب التراث النحوي وتتوفاها بين القديم والحديث من سيبويه (ت: 180هـ) حتى السيوطي (ت: 911هـ). ومن المحدثين، يعقوب بكر، وإبراهيم السامرائي، وجورجي زيدان، وخليل عمارة، وغيرهم مما يضيق المجال ذكره هنا، والذي سيشار إليه في قائمة هوامش البحث إن شاء الله. وحسبنا أن نبذل الجهد ونحاول، عسى نبلغ بأمتنا مدارج العلأ، عاملين بحكمة شاعرنا عمر أبي ريشة:

شَرَفُ الوَثْبَةِ أَنْ تَرْضَى العُلَا  
غَلَبَ الوَثْبُ أَمْ لَمْ يَغْلِبْ

وفيما يلي بيان ذلك:

ما هية "لكن":

اختلف النحويون في بنية (لكن)؛ فهي بسيطة عند سيبويه (ت 180هـ)، وجعلها في جميع الكلام بمنزلة (إن)<sup>1</sup>، وتبعه في هذا الرأي المبرد (ت 285هـ)<sup>2</sup>، والبصريون<sup>3</sup>، لأنه "حرف نادر البناء، لا مثال له في الأسماء، ولا في الأفعال"<sup>4</sup>.

وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنها مركبة<sup>5</sup>، ولم يسلم الكوفيون من الخلاف بطريقة تركيبها، فقد قال الفراء أنها مكونة من: (لكن + أن) فطرحتم الهمزة للتخفيف، ونون لكن لالتقاء الساكنين. ولذا نصب العرب بها إذا شددت نونها، وأهملت إذا خففت. مما يدل على أن "قوة النصب في لكن" ترجع إلى أن المضمنة فيها<sup>6</sup>.

وذهب الباقيون من الكوفيين إلى أنها مركبة من (لا + إن) وأن الكاف زائدة، لا تشبيهية، وأن همزة (أن) حذفت تخفيفاً<sup>7</sup>، وفريق آخر رأى أن (لكن)، مركبة من (إن + لا + الكاف) فصارت جميعاً حرفاً واحداً، كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر:

لَهْنَكُ من عَبَسِيَّةٍ لو سِيمة  
على هنوات كاذب من يقولها<sup>8</sup>

فزاد "اللام" و "الهاء" على "إن" فكذلك هاهنا: زاد عليها: "لا" و "الكاف" فإن الحرف قد يوصل في أوله وآخره. فما وصل في أوله، نحو "هذا" و "هذان". وما وصل في آخره كما في الآية الكريمة: "فإما ترين من البشر أحداً"<sup>9</sup>. والذي يدل على أن أصلها: "أن" على ما بينا أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع "إن"، فدل على أن الأصل فيها: "إن" زيدت عليها: "لام" و "الكاف"<sup>10</sup>.

وينسب إلى الجوهرى (393هـ) قوله: "انها مركبة من "إن" و "اللام" و "الكاف" زائدتان<sup>11</sup>.

وأما أبو الحسن أحمد بن فارس (ت 395هـ) فنراه يؤيد ما ذهب إليه الكوفيون بتركيب "لكن"، فيقول: قال قوم: هي (لكن) كلمة استدرأك تتضمن ثلاثة معانٍ: منها: "لا" وهي نفي و "الكاف" بعدها مخاطبة، و "النون" بعد "الكاف" بمنزلة إن الخفيفة أو الثقيلة. إلا أن الهمزة حذفت منها استقلاً، لاجتماع ثلاثة معانٍ في كلمة واحدة. فـ "لا" تنفي خبراً متقدماً، و "أن" تثبت خبراً متأخراً، ولذلك لا تكاد تجيء إلا بعد نفي و جدد، مثل قوله تعالى: "وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى"<sup>12</sup>.

ومما يدل على أن النون في "لكن" بمنزلة "إن" خفيفة أو ثقيلة أنك إذا تقلت النون نصبت بها، وإذا خففتها رفعت بها<sup>13</sup>.

ويذهب السهيلي (ت 581هـ) إلى أنها مركبة من "لا" و "كاف" التشبيه و "أن" على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين من نفي وإثبات لغيره<sup>14</sup>.

وأما أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) فيرفض ما ذهب إليه الكوفيون ويعدها مفردة، فيقول: "وهذا ضعيف جداً، لأن التركيب خلاف الأصل ثم هو في الحروف أبعد ثم إن فيه أمرين آخرين يزيدانه بعداً، وهو زيادة الكاف في وسط الكلمة وحذف الهمزة في مثل هذا يحتاج إلى دليل قطعي"<sup>15</sup>.

ويؤيد ابن يعيش (ت 643هـ) مذهب الكوفيين، فيقول: "وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، وأصلها "أن" زيدت عليها لا والكاف"، وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير، ويؤيد دخول اللام في خبرها كما تدخل في خبر "إن" على مذهبهم، ومنه: "ولكنني من حبها لعميد، والمذهب الأول لضعف تركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفاً واحداً"<sup>16</sup>.

وخالف المرادي (ت 749هـ) البصريين في بساطة (لكن)، واستحسن رأي الكوفيين، فقال: "وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، وأصلها إن" زيدت عليها لا والكاف، وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير<sup>17</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدكتور إبراهيم السامرائي يرجع اختلاف آراء النحويين في بنية "لكن" إلى أنهم لم يستكملوا أدوات البحث اللغوي في اللغة العربية، وذلك يقتضيهم النظر في اللغات السامية الأخرى ليستطيعوا أن يقطعوا برأي علمي أصيل<sup>18</sup>. بينما يرى الباحث أن الكوفيين قالوا بتركيب هذه الأداة رغبة منهم في ولادة أحكام جديدة لم تكن معروفة من قبل، وأزعم أن الذي هداهم إلى ذلك هو حدسهم وإيمانهم بتطوير اللغة لا جمودها.

وأما قول البصريين ببساطتها فأزعم أنه يتماشى مع ناموس عام في اللغات عند استعمال الأدوات يقوم على البساطة والخفة. يقول اللغوي الإنجليزي (أولمان): فاللغات ذات النظم الاشتقاقية والتصريفية الغنية المتنوعة تستعمل الأدوات استعمالاً خفيفاً<sup>19</sup>.

وأما في مجال الدراسات الحديثة، فيذهب خليل عميرة إلى القول ببساطتها ويرى أنها "كتلة لغوية واحدة جاءت في اللغة هكذا"<sup>20</sup>. ويذهب براجشتراسر إلى أنها "مركبة من "لا" و "كن" المقابلة ل "كن" العبرية، و "كن" الآرامية التي معناها هكذا، فمعنى لكن ليس كذا<sup>21</sup>. وقد علّق الدكتور المخزومي على هذا الرأي بقوله: "ولا يبعد أن تكون كلمة (كن) كانت في العربية، ثم انقرضت منها"<sup>22</sup>.

أما جرجي زيدان فيأخذ بمذهب التركيب من خلال ما قام به من مقارنة بين العربية والسامية القديمة، فيقول: "كاف التشبيه هي مع بقية أصل يقابل "أكن" العبرانية فقد من العبرية ولم يزل محفوظاً بها مركباً مع لا النافية أعني به "لكن"، ثم يقول: أنها مركبة من "لا" النافية و "لكن" بمعنى كذا، ويؤيد معنى "لكن" هو كذا بقوله: والكاف يظهر من المقابلة أن الأصل في مؤداها التشبيه بدليل كونها هكذا في بقية اللغات الشرقية، أما أصلها فيظهر أنه فقد من العربية وحفظ في أخواتها، فهي في العبرانية بقية (كن) مفادها (كذا)، و(لكن) هذه منحوتة من "أكن" في العبرانية بمعنى حقيقة<sup>23</sup>.

ويؤيد السيد يعقوب بكر، التركيب في "لكن" من خلال الدرس المقارن بين "لكن" العربية و"لكن" في اللغات السامية، فيقول في هذا الصدد: "ولكن هذه تقابل (Laken)" = "لاكن" بنطق "الكاف" رخوة كالخاء وإمالة حركتها في العبرية - وهذه الأداة العبرية تعني عادة: "لذلك" كمثيلتها "لكن" في الفينيقية. ويرى هاوبت p. haupt أن "Laken" العبرية: لذلك مركبة من لام الجر مفتوحة فتحة طويلة والظرف العبري (ken) = (كن) بإمالة الكاف = كذلك. ولكن يمكن أن نفترض أن العنصر الأول: (لا) إشاري أو مؤكد. والتطور من معنى كذلك الذي تدل عليه كن إلى معنى لذلك الذي تدل عليه "لاكن" يجد له مثيلاً في (so) الإنجليزية فلا حاجة إلى لام الجر لتحقيق معنى: "لذلك".

وقياساً على هذا نحلل "لكن" العربية إلى (لا) الإشارية أو المؤكدة + كن: - كذلك وإن كان هذا العنصر الثاني لا يرد كلمة مستقلة في العبرية - , فيكون معنى الأداة لعنصرها معاً: "حقاً كذلك", و لتفسير التطور من هذا المعنى إلى معنى الاستدراك الذي تفيد به لكن العربية يجب قائلًا: إن التأكيد ينطوي على التفرقة والتمييز, فتأكيد ما بعد "لكن" يستتبع تمييزه عما قبله, وهو يرى أن التطور من معنى التأكيد إلى معنى الاستدراك يؤيده ما يقوله بعض النحويين من أن "لكن" للاستدراك تارة وللتأكيد تارة أخرى وأن معنى الاستدراك مصاحب لمعنى التأكيد.

والخلاصة التي خرج بها السيد يعقوب بكر هي أن "لكن" مكونة, كما يقول الفراء من: "لكن + أن", وأن "لكن" العربية تقابل "لاكن" العبرية, وأن كلاً من هاتين الأداتين مكونة من: "لا" إشارية أو مؤكدة + كن: كذلك (تصير ken في العبرية وكن مكونة من كاف التشبيه, ونون إشارية, ومعنى هذا أو ذاك, فمعناها الأصلي هو "مثل هذا" أو "مثل ذاك"). ولها نظائر عدة في سائر اللغات السامية, نذكر منها على سبيل المثال: (لأن), (هكذا), في النقوش العربية الجنوبية القديمة (كما في نقش جلاذر السبئي 1379, س4) و (كن), بإمالة الكاف كما يلي في آرامية العهد القديم والآرامية المصرية<sup>24</sup>.

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فنراه يؤيد مذهب الكوفيين بتركيب "لكن" بقوله: "وقول بعض الكوفيين بتركيبها من "لا" والأحرف الزائدة الأخرى أقرب إلى الصواب, وأهدى إلى الطريق الصحيح الذي توصل إليه بالفطنة والنظر السديد<sup>25</sup>.

ويميل الباحث إلى القول ببساطة "لكن" وأنها كتلة واحدة, ويرى أن ما جاء حول قضية تركيبها كان نتيجة تأثر النحويين بالساميات مسألة فيها نظر؛ لأن قضية التركيب والبساطة برمتها مسألة نحوية عربية محضة, عالجها النحويون العرب قديماً, لذا فالحق كل الحق أن تنسب إلى العرب لتقدمهم زمناً لا إلى غيرهم.

وتتألف (لكن) من خمسة أحرف هي (ل + أ + ك + ن + ن), وهذا أقصى ما جاء عليه الحرف - حسب قول البصريين - وصورة اللفظ ب "لكن" هكذا "لاكن", وألفها غير مماله, وكتبت في المصاحف بعد ألف هكذا: (لكن) فأصلها انن: "لاكن" حذفت منها الألف خطأ لا لفظاً.

وقد تحذف نون "لكن" وتبقى الكسرة على الكاف دالة عليها كقول الشاعر:

فلمست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل<sup>26</sup>

أراد الشاعر: ولكن اسقني, فحذف النون للضرورة, وهو قبيح<sup>27</sup>.

إعمال (لكن):

للرب في "لكن" لغتان:

الأولى: (لكن) تشديد النون, من أخوات (إن), وهي حرف مشبه بالفعل, تدخل على الجملة الاسمية فتتصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها, وقد نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعها للفعل<sup>28</sup>. قال ابن مالك:

لأنَّ وأنَّ، وليت، لكنَّ، لعلَّ  
كأنَّ زيداَ عالم بأنِّي  
كأنَّ عكس مال كان من عمل  
كفاءً ولكنَّ ابنه ذو ضغن

فاسمها هو المسند إليه من معموليها، وخبرها هو المسند بعد دخولها<sup>29</sup>.

وقد ضارعت (لكنَّ) الفعل لفظاً ومعنى؛ فمن حيث البنية اللفظية فهي تشبهه في كونها تأتي على ثلاثة أحرف كما هو شأن الفعل، كما أنها مبنية على الفتح، كما هو حال الفعل الماضي المبني على الفتح<sup>30</sup>، وتلحقها نون الوقاية أحياناً فنقول لكنني.

أما من الناحية المعنوية فتشبهه من حيث أنها تقتضي اسماً كما يقتضي الفعل الاسم، وأن فيها معنى الفعل فمعنى "لكنَّ" استدركت.

قال المبرد: "إنَّ وأخواتها أشبهت الأفعال، لأنها لا تقع إلا على الأسماء. وفيها المعاني من الترجي والتمني، والتشبيه"، والاستدراك<sup>31</sup> ويقول الأنباري (ت 577هـ) معللاً شبه هذه الحروف بالفعل "أحدها أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والثاني أن فيها معنى الفعل"<sup>32</sup>.

و"لكنَّ" تطلب اسمين كما يطلبها الفعل المتعدي، إلا أن الملاحظ عليها وعلى بقية أخواتها تقديم المنصوب فيها على المرفوع لأنها فروع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفرع، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال وليست أفعالاً<sup>33</sup>.

ويرى ابن يعيش أن تقديم المنصوب في هذا الباب على المرفوع فرقاً بينهما وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب، إذا كانت رتبة الفاعل مقدمة على المفعول، وهذه الحروف لما كانت فروعاً على الأفعال ومحمولة عليها جعلت بينهما بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع خطأ لها عن درجة الأفعال، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل<sup>34</sup>. ولو تقدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هو حروف أو أفعال<sup>35</sup>، فلذلك قدمت وأشبهت من الأفعال ما قدم مفعولها. نحو: ضرب زيداَ عمرو.

### أحكام لكنَّ:

#### أولاً: الترتيب بين معمول "لكنَّ"

عندما تدخل "لكنَّ" على الجملة الاسمية تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ويلزم تقديم اسمها وتأخير خبرها، "فلا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه، ولا يجوز أن تفرق بينهما وبين ما عملت فيه بفعل، ولا تقدم الأخبار على الأسماء إلا أن يكون الأخبار ظروفًا"<sup>36</sup>. وإذا كان خبر هذه الأداة وغيرها من أخواتها حرف خفض أو ظرفاً جاز تقديمه على الاسم لتأسياع العرب في الظروف<sup>37</sup>.

ويرجع السبب في استحسان تقديم الظرف إذا كان خبراً إلى أمرين، أولهما أن الظرف ليس مما تعمل فيه (لكنَّ). وثانيهما كثرته في الاستعمال<sup>38</sup>. وبناءً على ذلك فلا يجوز أن نقول: لكنَّ قائم زيداَ، ولا زيداَ لكنَّ قائم، ويجوز أن نقول لكنَّ في الحديقة أسداً؛ لأن الخبر جاء جاراً ومجروراً، ونقول: لكنَّ لدي رغبة، فتتصب رغبة لأنها اسم لكنَّ، ولدي خبرها مقدم لأنه ظرف.

ويقول الزجاجي (ت 337هـ): "فإن أتيت بالخبر مع الظرف بعد الاسم فكان الظرف تاماً كان لك في الخبر وجهان الرفع والنصب، فالرفع على الخبر، والنصب على الحال لتمام الكلام، وذلك قولك: إنَّ في الدار بكرةً قائم وقائماً، قائم على الخبر، وقائماً على الحال، وكذلك إنَّ أمامك عبد الله جالسٌ وجالساٌ"<sup>39</sup>.

وأما إذا كان الظرف غير تام لم يجز غير الرفع، لأن الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام، وذلك قولك: لكنَّ اليوم بكرةً شاخص، ولكنَّ غداً أخاك راحل<sup>40</sup>.

## ثانياً: حذف اسم لكنّ

هناك من أجاز حذف اسم "لكنّ" إذا كان ضمير الشأن، قال أمية بن أبي الصلت:  
ولكنّ من لا يلق امرأ ينوره      بعدته ينزل به وهو أعزل<sup>41</sup>

إنّ (مَنْ) في هذا البيت شرطية بدليل جزمها للفعل "يلق" بحذف الألف، وجزمها لجواب الشرط "ينزل" بالسكون، والمعلوم أن أسماء الشرط تتصدر الجملة ولا يعمل فيها ما قبلها. وفي هذا البيت تقدمت لكنّ على اسم الشرط (مَنْ)، ولهذا قال النحويون إنّ اسم لكنّ فيه ضمير الشأن محذوفاً، وأن "مَنْ" اسم شرط مبتدأ وخبر ما بعده، والجملة الاسمية من المبتدأ "اسم الشرط" وخبره "فعل الشرط والجواب" في محل رفع خبر "لكنّ"<sup>42</sup>. وقال الفرزدق:

فلو كنت ضبيّاً عرفت قرابتي      ولكنّ زنجي عظيم المشافر

وموطن الشاهد في هذا البيت هو حذف اسم (لكنّ) في قوله "ولكنّ زنجي". والتقدير ولكنّك زنجي عظيم المشافر. وحذف اسم لكنّ هنا جائز، لأنه ضمير الشأن<sup>43</sup>. وهناك من رواه بنصب زنجي فيكون المحذوف هو خبر لكنّ فكأنه قال:  
و "لكنّ" زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي وهو مذهب سيبويه (ت 180هـ)<sup>44</sup>، وهو أقيس. وأنشد سيبويه قول الشاعر:

فما كنت ضفاطاً ولكنّ طالباً      أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل<sup>45</sup>

أي ولكنّ طالباً منيحاً أنا، فالنصب أجود لأنه لو أراد إضماراً لخفف ولجعل المضمّر مبتدأ، كقولك: ما أنت صالحاً ولكنّ طالح، ورفع على قوله: ولكنّ زنجي<sup>46</sup>.

## ثالثاً: دخول لام الابتداء في خبر "لكنّ"

دخول اللام في خبر لكنّ مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين. فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر لكنّ كما يجوز دخولها في خبر إنّ: نحو ما قام زيدٌ لكنّ عمراً لقائم، بينما ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكنّ.

وقد تمثلت حجج الكوفيين في النقل والقياس. أما النقل نحو استشهادهم بشرط بيت فيه خبر لكنّ مقروناً باللام، وهو قول الشاعر\*:

يلومونني في حب ليلي عواذ لي      ولكنني من حبها لعميد

فاستشهادهم بشرط هذا البيت شاذ لا يقاس عليه، ولا يؤخذ به لقلته وشدّذه، ولا يعرف له قائل، ولا تتمه ولا نظير، وهو بيت لم ينقله النقاد. ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلام العرب وأشعارهم، كما جاء في خبر إنّ<sup>47</sup>.

ومهما يكن من أمر فإنه لم يوجد في كلام العرب ما يدل على صحة ما ذهب إليه الكوفيون إلا هذه الحالة، وما دامت هذه الحالة يتيمة، أقول: كان من الأجدي ألا يستشهد بها، وأن تخرج على أنها ضرورة شعرية. وأما القياس فلأن الأصل في لكنّ "إنّ" زيدت عليها لا والكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، وكما زيدت اللام والهاء في قول الشاعر:

لهنك من عسبة لوسيمة على هفوات كاذب من يقولها<sup>48</sup>

فالهاء واللام زائدة على "إن" فإن الحرف قد يوصل في أوله وآخره<sup>49</sup>. وقولهم كذلك، فهو مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى<sup>50</sup>، لأنهم قاسوا ذلك على زيادة اللام والهاء في لهنك "ولا نسلم أن الهاء في قوله لهنك" زائدة وإنما هي مبدلة من ألف إن<sup>51</sup>.

وأما البصريون فاحتجوا وقالوا: بأن اللام إما أن تكون لا التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن<sup>52</sup>، ففي حالة كونها لام التوكيد، فإن لكن مخالفة لها في المعنى، وقد أحدثت معنى جديداً، وهو الاستدراك، وأما كونها لام القسم فإن "لكن" مخالفة لها في ذلك لأنها لا تقع في جواب القسم<sup>53</sup>، ولهذا لا ينبغي دخولها في خبرها.

وقد خرج البصريون دخول اللام في خبر "لكن" في الشاهد الذي ساقه الكوفيون على دخول اللام في خبر "لكن" بأنها زائدة. وأوله الزمخشري (ت538هـ): لكن إنني، فنقلت حركة الهمزة إلى نون "لكن" ثم حذفت الهمزة، فاجتمعت أربع نونات، فحذفت الأولى، فصارت لكنني، فاللام - حسب زعمه - داخله على خبر "إن" لا على خبر "لكن" وقد استوحى ذلك من الآية الكريمة: (لكننا هو الله ربي) والأصل: لكن أنا هو الله<sup>54</sup>.

## رابعاً: دخول "ما" على لكن

دخول "ما" على "لكن" يبطلها عن العمل، لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل، فوجب إهمالها لذلك، نحو: إنما زيد قائم، ولكنما عمرو جبان<sup>55</sup>، وتصير بدخول "ما" عليها حرف ابتداء تقع الجملة الابتدائية بعدها ويزول عنها الاختصاص<sup>56</sup>، فتدخل على الجملتين الاسمية كقول الشاعر ساعدة بن جؤية:

ولكنما أهلي بواد أنيسه سباع تبغي الناس مثني وموحد<sup>57</sup>

وأما دخولها على الجملة الفعلية فيتمثل في قول امرئ القيس:

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي<sup>58</sup>

دخلت "ما" على "لكن" فأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية فدخلت على جملة فعلية.

ويرى بعض النحويين<sup>59</sup>، أن دخول ما الموصولة على إن وأخواتها، يكفها عن العمل إلا ليت فإنه يجوز فيها الأعمال والإهمال. في حين يرى عباس حسن أن ما الموصولة لا تكف عن العمل إذ يقول: يشترط أن تكون ما حرفاً زائداً ليمنع هذه الحروف الناسخة من العمل، فإن لم يكن حرفاً زائداً لم يمنعها مثل "ما" الموصولة في نحو إن ما في القفص بلبل أي أن الذي في القفص بلبل، ومثل: ما الموصولة، نحو إن ما مطيعاً نافع أو ما يطيع نافع أي إن شيئاً مطيعاً أو يطيع نافع<sup>60</sup>. فيرى أن "ما" في المثالين ليست كافة أي لا تمنع الحرف عن العمل.

## الثانية: ساكنة النون، وتأتي على نوعين:

النوع الأول: المخففة من المثقلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، بل لمجرد إفادة الاستدراك كما تقيده المشددة<sup>61</sup>، وهي مهمة عند الجمهور لزوال الاختصاص<sup>62</sup>، ونقل السهيلي (ت581هـ) عن الفارسي أن القياس فيها وأخواتها الإهمال إذا خففت، ثم قال: وهذا القول مع ما يلزم عليه من الضعف والوهن ينكسر عليه بأخواتها فيقال له: فلم خصت (لكن) بذلك دون إن، وأن، وكأن؟ ولا جواب له على هذا، وإنما الجواب في ذلك أنها لما كانت مركبة من "لا" والكاف، وإن ثم حذفت الهمزة اكتفاء بكسر الكاف، بقي عمل إن لبقاء العلة الموجبة للعمل، وهي فتح آخرها، وبذلك ضارعت الفعل، فلما

حذفت النون المفتوحة، وقد ذهبت الهمزة للتركيب، ولم يبق إلا النون الساكنة، وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيه، وارتفاع علة المضارعة للفعل بخلاف أخواتها إذا خففت، فإن معظم لفظها باق. فجاز أن يبقى حكمها<sup>63</sup>.  
وعن يونس أنه نقل إعمالها مع التخفيف عن بعض العرب، وتبعه في ذلك الأخفش (ت 210هـ)<sup>64</sup>، وابن الرمان<sup>\*</sup>، وقد رد ابن فلاح قول يونس هذا بقوله: وأما يونس فإنه زعم أنها إذا كانت مخففة بمنزلة المشددة، وليست عنده حرف عطف لدخول الواو عليها. فقله هذا ضعيف لأنه لم يظهر لها عمل أصلاً، ولو كانت عاملة لظهر في بعض المواضع<sup>65</sup>.

#### النوع الثاني: حرف العطف:

هذه الأداة من أدوات العطف معناها الاستدراك في جميع مواضعها<sup>66</sup>، ولا يعطف بها إلا بشروط، وهي:  
(أ) إذا تقدمها نفي أو نهي ووليها مفرد، نحو: "ما جاء زيد لكن عمرو"، ولا يجوز "جاءني زيد لكن عمرو"<sup>67</sup>، لأنه يجب أن يكون فيها معنى الثاني على خلاف معنى الأول من غير إضراب عنه<sup>68</sup>، فنقول في مثل هذا: جاءني زيد لكن عمرو لم يأت حتى يصير ما بعدها نفياً والذي قبلها إيجاباً لتحقيق الاستدراك<sup>69</sup>،  
أما شرط النهي فقد زاده ابن أبي الربيع، نحو: "لا تضرب زيدا لكن عمراً"<sup>70</sup>، وأجاز الكوفيون العطف بها بعد الإيجاب، لأن (لكن) بمعنى (بل)، وقد نص الجليس الدينوري على هذا فقال: وبل، ولكن، وهما أختان، لأن (بل) للإضراب و(لكن) للاستدراك يتقاربان<sup>71</sup>، ونجد المجاشعي يرى فيما ذهب إليه الكوفيون قائلاً: "وهذا بعيد لا يعرف في كلام العرب"<sup>72</sup>، وهو نفسه يقول في موطن آخر: (بل) و(لكن) متواخيان لأنهما موجبان للثاني دون الأول<sup>73</sup>.  
ولنا أن نسأل المجاشعي، لم سمح بالتأخي بين (بل) و(لكن)، وهو صاحب فكرة التأخي بين الأدوات، وأنكر على الكوفيون هذا الاستعمال جاعلاً إياه بعيداً لا يعرف في كلام العرب؟! أليست لكن بمعنى بل، فما الذي يمنع من أن تستعمل أحدهما بمعنى الآخر.

وأبطل العكبري فيما ذهب إليها الكوفيون لوجهين<sup>74</sup>:

الوجه الأول: إن (بل) معناها الإضراب، و(لكن) معناها الاستدراك.

الوجه الثاني: أنهما لو استويتا في العطف لأدى ذلك إلى الاشتراك، والأصل أن ينفرد كل حكم بحكم.

ب) ألا تقتزن بالواو، نحو: ما أكرمت علياً لكن خالداً. وقال قوم لا تكون مع الفرد إلا بالواو، وفيها أقوال:

1- إن العطف ب (لكن)، نسبه أبو حيان للجمهور<sup>75</sup>، واختاره الزركشي (ت 794هـ)<sup>76</sup>، وقال ابن عصفور (ت 699هـ): إن العطف ب (لكن)، والواو زائدة لازمة<sup>77</sup>، بينما قال ابن كيسان: إن العطف بها، والواو زائدة غير لازمة<sup>78</sup>.

2- إن العطف بالواو وليس بـ (لكن)، نسبه أبو حيان (ت 745هـ)<sup>79</sup>، وابن هشام (ت 671هـ)<sup>80</sup>، والسيوطي (ت 911هـ)<sup>81</sup>، ليونس واختاره الجزولي<sup>82</sup>، والعكبري<sup>83</sup>، وأبو حيان، وعلل ذلك بأنها ليست من حروف العطف، لأنه لا يحفظ ذلك من لسان العرب، بل إذا جاء بعدها ما يوهم العطف كانت مقرونة بالواو كقوله تعالى: ما كان محمد أباً أحدٍ من رجالكم ولكن رسول الله<sup>84</sup>، وأما ما يوجد في كتب النحويين من قولهم: ما قام زيد لكن عمرو، وما ضربت زيدا لكن عمراً، وما مررت بزيد لكن عمر، فهو من تمثيلهم، لأنه مسموع من العرب<sup>85</sup>، واختاره الزجاجي<sup>86</sup>، وحجته: أنها منقولة من الثقيلة فلم تكن في العطف، فلذلك يجوز ما جاء زيد لكن عمرو كما يجوز ولكن عمرو.

3- أن العطف ب (لكن) وليس بالواو، ولكنها عاطفة جملة على جملة صرح بجميعها، وهو رأي ابن مالك، قال: فالتقدير في نحو: ما قام زيد لكن عمرو، ولكن ما قام عمرو، وفي "ولكن رسول الله"<sup>87</sup>: ولكن كان رسول الله،



وعلة ذلك أن الواو لاتعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهما فيه، نحو: قام زيد ولم يقم عمرو<sup>88</sup>.

### وظائف لكنّ ودلالاتها:

يكاد النحويون يجمعون على أنّ (لكنّ) تأتي للمعاني الآتية:

1- الاستدراك<sup>89</sup>، وهو المشهور. ويوميء بالمغايرة والمخالفة بين ما بعد (لكنّ)، وما قبلها، فبين الجملتين اللتين تفصل (لكنّ) نوع من الاتصال المعنوي لا الاتصال الإعرابي، نحو، ما هذا ساكن لكنه متحرك، وما هذا أسود لكنه أبيض. و(لكنّ) حرف استدراك دائماً سواء أكانت مشددة أم مخففة، وأنّ الاستدراك قسمان؛ قسم يتقدمه تقرير، ومثاله قول ابن الرومي:

وإخوان اتخذتهم دروعاً      فكانوها ولكنّ للأعادي

وقسم ثاني يتقدمه نفي<sup>90</sup>، ومثاله قول زهير:

أخو ثقة لا تهلك الخمر ماله      ولكنّه قد يهلك المال نائله

2- أن تكون للتوكيد دائماً مثل (إنّ)، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، ونسب هذا المعنى لابن عصفور، إذ قال: "إنّ، أنّ، لكنّ". ومعناها التوكيد، وقوله في الشرح: معنى لكنّ التوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراك<sup>91</sup>. وذكر الزجاجي أنّ معنى "لكنّ" التوكيد<sup>92</sup>. وروى المرادي عن بعضهم أنّ (لكنّ)، للاستدراك والتوكيد<sup>93</sup>، كما ذكر الرماني (ت384 هـ) أنّ "لكنّ" مخففة وثقيلة للاستدراك والتوكيد، ومثل للمخففة بقوله: ما قام زيد لكنّ عمرو، وللمثقلة بقوله: أتاني زيد لكنّ عمراً لم يأتني<sup>94</sup>.

وقال الموزعي: "والذي أراه أنه ليس لها إلا معنى واحد وهو الاستدراك والتأكيد، ولا ينفك أحدهما عن الآخر، فمنهم من غلب الاستدراك، فجعله المعنى المقصود والتأكيد كالتبع، ومنهم من غلب التأكيد، وجعل الاستدراك يدخل تبعاً، وليس أحد الفريقين ينفي منها معنى الاستدراك والتأكيد، ألا ترى أن الاستدراك معنى لا يفارقها، وإن كانت خفيفة، فدل على أنّ مجيء التشديد لمزيد أمر آخر، وهو التوكيد"<sup>95</sup>.

3- تفيد النفي، وذلك نحو قولنا: لا أجيد الخطابة لكن الشعر، فـ "لكنّ" هنا مثل (بل)، وهي في هذا المثال وردت في سياق النفي وتفيد تأكيد نفي الكلام السابق.

وحاول بعضهم إرجاع سلوك (لكنّ)، التركيبي إلى حقيقة تركيبها من: لا + ك + إن، فقال: لا تنفي خبراً متقدماً، وأن تثبت خبراً متقدماً، ولذلك لا تكاد تجيء إلا بعد نفي وجد<sup>96</sup>.

ولا غرو إذا شوهد ثم شيء من الاختلاف بين ماوها الأصلي وما هي عليه الآن. فإن الاستعمال لا يزال يفعل عليها، حتى إنّ العامة تستعملها بمعنى (إنّ)<sup>97</sup>، فيقول البيرونيون: "شو بعمل لكنّ" بمعنى ماذا أعمل إذن. وفيها معنى النفي أيضاً.

و "لكنّ" التي نقصدها هنا هي المسبوقه بكلام منفي، سواء أكان صريحاً أم ضمناً، كما مثلنا، لأنها هي التي تفيد تأكيد معنى النفي في الكلام منها، قال السيوطي: وقد ترد للتوكيد مجرداً عن الاستدراك نحو: لو جاءني زيد أكرمته لكنه لم يجيء، فأفادت ما أفادته (لو) من الامتناع<sup>98</sup>.

ويجوز أن تقترن بالواو، والمختار عند العرب تشديد النون، إذا اقترنت بالواو، وتخفيفها إذا لم تقترن بها<sup>99</sup>. وفي هذه الحالة تشبه (بل)، لأن (بل) لا تدخل عليها الواو<sup>100</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن استعمال (لكن) الخفيفة في اللهجات العامية تراوح بين الواو وعدمها، وإن كان الأكثر ترك الواو كالفصحى.

### الخاتمة

لقد توصل الباحث من خلال دراسته لهذه الأداة (لكن) ، إلى بعض من النتائج يجمُلها فيما يأتي:  
**أولاً:** تعددت الآراء في الأداة (لكن) ما بين البساطة والتركيب، فالبصريون ألزموا أنفسهم بالبساطة تماشياً مع ناموس عام في اللغات يقوم على البساطة والخفة.  
 أما الكوفيون فقد مالوا إلى القول بالتركيب رغبة منهم في ولادة أحكام جديدة يعين عليها قولهم بالتركيب، وهو الأصل الذي نادى به الخليل.

**ثانياً:** إن القول بأن النحويين تأثروا بالساميات في قضية التركيب أزعم أنه فيه نظر، لأن المسألة مسألة نحوية عربية محضة، عالجهما النحويون العرب قديماً، لذا فالحق كل الحق أن تنسب إلى العرب لتقدمهم زمناً، لا إلى التأثير بالساميات.

**ثالثاً:** الواو الداخلة على (لكن) ليست من جسم الكلمة، وقد تدخل عليها، وقد لا تدخل عليها، ولكل أحكام، كما رأينا.

### الهوامش

<sup>1</sup> سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر - (1991)، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجبل بيروت، 145/2.

<sup>2</sup> المبرد، محمد بن يزيد، (1963)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 111/4 .

<sup>3</sup> السيوطي، جلال الدين، (1975)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 150/2.

<sup>4</sup> المرادي، الحسن بن قاسم، (1992)، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت، ص 617.

<sup>5</sup> ينظر: ابن هشام الأنصاري، (1987)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد المجيد، المكتبة العصرية - بيروت، ج 1/291.

<sup>6</sup> انظر: الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، دار الحياة - بيروت، مادة لكن . وانظر: السيد يعقوب بكر ، دراسات في اللغة العربية، مكتبة لبنان - بيروت، ص 59.

<sup>7</sup> انظر : ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (1910) و الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، القاهرة المطبعة السلفية، - 141 - 142، و ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله (761هـ) ، المغني، ج 1/ 291.

<sup>8</sup> أنشد ابن منظور هذا البيت ونسب روايته للكسائي، ولم يعزه إلى قائل معين. ويرى الكسائي أن أصلها: لله أنك من عبسية. فحذف اللام الأولى (يريد: لام الجر)، والألف من إنك: "وقد نسب ابن الأنباري هذا الرأي إلى المفضل. أما البصريون وعلى رأسهم سيبويه فيرون أن أصل "لهنك": "لأنك" فأبدلت الهمزة "هاء" كما قالوا: إياك: هياك.

<sup>9</sup> سورة مريم، (26).

<sup>10</sup> راجع، ابن الأنباري. كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ج 1/209-214.

<sup>11</sup> المرجع السابق الصفحة نفسها.

<sup>12</sup> سورة الأنفال من الآية (17).

- <sup>13</sup> ابن فارس، أبو الحسن أحمد (1993)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له الدكتور عمر فاروق الطباع، ط1، مكتبة المعارف - بيروت، ص174-175.
- <sup>14</sup> السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (1984)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة ط2، ص255. وانظر ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، إدارة الطباعة المنيرية، ص199-200.
- <sup>15</sup> العكبري، أبو البقاء (2001)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط2، 157/2.
- <sup>16</sup> ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، ومكتبة المتنبي، بيروت. د.ط.د.ت. 79/8.
- <sup>17</sup> المرادي، الحسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، ص617-618.
- <sup>18</sup> إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، ص175.
- <sup>19</sup> أولمان، ستيفن (1997)، دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتقديم كمال بشر، ط(12) دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص65.
- <sup>20</sup> عمارة، خليل أحمد، أساليب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، ص32.
- <sup>21</sup> براجشتراسر (2003)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه. د. رمضان عبد التواب، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص175.
- <sup>22</sup> المخزومي، مهدي (1958)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ط2، مطبعة الحلبي - القاهرة، ص207.
- <sup>23</sup> جرجي زيدان (1982)، الفلسفة اللغوية، دار الجيل، بيروت، ص76-77.
- <sup>24</sup> السيد يعقوب بكر، دراسات في فقه اللغة العربية، تحقيق مصطفى الشومي، مكتبة لبنان بيروت، ص58-59، وانظر: إلياس ديب (1993)، أساليب التوكيد، دار الفكر - بيروت، ص205-206.
- <sup>25</sup> إبراهيم السامرائي، النحو العربي، نقد وبناء، ص175.
- <sup>26</sup> ينسب هذا البيت إلى قيس بن عمرو الحارثي، ولقبه النجاشي.
- <sup>27</sup> راجع: ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، مادة (لكن)، و ابن هشام مغني اللبيب ج1/ 291، و الزبيدي، تاج العروس، مادة (لكن).
- <sup>28</sup> انظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان (1976) اللمع في النحو، تحقيق عبد الهادي كثريرة، د.ت، ص17. و ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ج1، 209. والفارسي، أبو علي (1969): الإيضاح العضدي، تحقيق وتقديم حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف القاهرة، ط1، ص115.
- <sup>29</sup> ابن عقيل، شرح ابن عقيل عن ألفية ابن مالك، ج1، ص345.
- <sup>30</sup> الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج1، ص178، وانظر: الأنباري، كتاب أسرار العربية ص148.
- <sup>31</sup> المبرد، المقتضب، ج4، 108، وانظر، محمد خير الدين الحلواني (1979)، أصول النحو العربي مطبعة جامعة تشرين اللاذقية، ص159.
- <sup>32</sup> الأنباري/ الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، 226.
- <sup>33</sup> الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج1، ص178.
- <sup>34</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج1/ 102 وانظر: السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، ج2، ص297. وانظر: الأنباري، أبو البركات (1957)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني، دمشق ص140.
- <sup>35</sup> الأنباري، أبو البركات (1957)، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة التركي، بدمشق، ص149.
- <sup>36</sup> ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل (1985)، الأصول في النحو تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، ج2/ 213.
- <sup>37</sup> الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (1926)، الجمل، تصحيح وشرح ابن أبي شنب، مطبعة كول كرنوبل بالجزائر.
- (د.ط). ص65. وانظر: ابن جني، عثمان بن الفتح، اللمع في النحو/ ص18.
- <sup>38</sup> ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، 260، وانظر: المبرد، المقتضب، ج4، ص110.

- <sup>39</sup> الزجاجي، الجمل، ص 66.
- <sup>40</sup> الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تصحيح إبراهيم الدلجموني، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، بميدان الأزهر بمصر (د.ط.ت)، ج 1/157.
- <sup>41</sup> الأتباري، كمال الدين، أبو البركات، الإنصاف مسائل الخلاف بين النحويين، ج 1، 171.
- <sup>42</sup> الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج 1، ص 982. الهامش.
- <sup>43</sup> المرجع السابق، ص 282.
- <sup>44</sup> سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 282، وانظر: ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، ج 1، ص 247.
- <sup>45</sup> الضفأط: الذي يقضي حاجته من جوفه، والطالب هو الذي يطلب الإبل الضاله، كأنه نزل على راحلته لأمر فظن قوم أنه يقضي حاجته.
- <sup>46</sup> سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 282، وانظر: الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج 1، ص 183، "الهامش".
- \* لا يعرف قائل هذا البيت، ولقد روي هكذا: "ولكنني من حبها لعميد" ويروي "لكميد"، لم يذكره أحد من النحويين كاملاً إلا ابن عقيل. أما الباقر، مثل الشيخ رضي الدين في "شرح الكافية"، وابن هشام في "المغني"، وابن يعيش في "شرح المفصل" فقالوا: لا يعرف لهذا البيت صدر أو تنمة، وقد استند إليه الكوفيون لإجازة دخول اللام على خبر "لكن" والذي أنشده هو حميد بن يحيى.
- لا يجوز البصريون دخول اللام على خبر لكن فيعتبرونها زائدة، وأوله الزمخشري لكن أنني، فنقلت حركة الهمزة إلى نون لكن ثم حذف الهمزة، فاجتمعت أربع نونات، فحذفت الأولى، فصارت لكنني، فاللام - حسب زعمه - داخله على خبر "إن" لا على خبر لكن وقد استوحى ذلك من الآية الكريمة "لكننا هو الله" والأصل: لكن أنا هو الله.
- <sup>47</sup> انظر: المرادي، الجني الداني، ص 620، الأتباري/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج 1، 214.
- <sup>48</sup> سبق الإشارة إلى هذا البيت في صفحة رقم 1 من هذا المبحث.
- <sup>49</sup> الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج 1، ص 211.
- <sup>50</sup> المرجع السابق، ج 1، ص 214.
- <sup>51</sup> المرجع السابق، ج 1، ص 214 - 215.
- <sup>52</sup> المرجع السابق، ج 1، ص 214.
- <sup>53</sup> المرجع السابق، ج 1، ص 214.
- <sup>54</sup> انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج 8، ص 64. رضي الدين الإسترابادي، شرح الكافية، ج 2، ص 396.
- <sup>55</sup> الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 164.
- <sup>56</sup> الزمخشري، فخر خوارزم أبي قاسم محمود بن عمر (1323هـ)، كتاب المفصل في علم العربية، مطبعة التقدم، بمصر ط 1، ص 292.
- <sup>57</sup> انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك، ج 1، ص 374.
- <sup>58</sup> ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد المجيد، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط.ت) ص 164. انظر: المرادي، كتاب الجني الداني في حروف المعاني، ص 619.
- <sup>59</sup> انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 354، وابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، ص 164.
- <sup>60</sup> عباس حسن (1975)، النحو الوافي مع الربط بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف بمصر، ط 5، ج 1/636.
- <sup>61</sup> ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، 292.
- <sup>62</sup> ينظر: - المبرد، المقتضب، 50/1-51.
- ابن يعيش، شرح المفصل، 80/8.

- السيوطي , همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, 188/2.
- الشلوبيني, أبو علي, التوطئة, دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع, رسالة ماجستير, بإشراف الأستاذ تمام حسان دار التراث العربي, للطباعة والنشر, د.ت, ص221.
- ابن الحاجب, جمال الدين أبو عمرو عثمان (1979), شرح الكافية في النحو, شرح رضي الدين, دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان, ط1, ج1/360.
- المرادي, الجني الداني في حروف المعاني, 586, 620 .
- ابن الحاجب النحوي, أبو عمرو عثمان بن عمر, الإيضاح في شرح المفصل, تحقيق موسى بناي العللي, مطبعة بغداد, ج2/196-197.
- <sup>63</sup> السهيلي, عبد الرحمن عبد الله (1984), نتائج الفكر في النحو, تحقيق محمد إبراهيم البنا, دار الرياض للنشر والتوزيع, ط2, ص 256-257.
- <sup>64</sup> انظر: - ابن هشام الأنصاري, مغني اللبيب, ج1 , 321-322.
- السيوطي, جلال الدين, همع الهوامع, 188/2.
- الموزعي, ابن نور الدين (1993), مصابيح المعاني في حروف المعاني, تحقيق عائض بن نافع العمري, دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, ص430.
- \* عبد الرحمن محمد الاشبيلي, شيخ السهيلي, أخذ عن ابن الطراوة, توفي (541هـ) ينظر بغية الوعاة, 86/2.
- <sup>65</sup> اليمني, ابن فلاح (2000), المغني في النحو. تقديم وتحقيق وتعليق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي. دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, ج3/240.
- <sup>66</sup> المرادي, الجني الداني, ص591.
- <sup>67</sup> ابن يعيش, شرح المفصل, ج5, ص28.
- <sup>68</sup> المرجع السابق الصفحة نفسها.
- <sup>69</sup> المرجع السابق الصفحة نفسها.
- <sup>70</sup> السيوطي, همع الهوامع, ج2/262.
- <sup>71</sup> الجليس النحوي, الحسين بن موسى (1994), ثمار الصناعة في علم العربية, تحقيق حنا بن جميل حداد, وزارة الثقافة, عمان, ص51.
- <sup>72</sup> المجاشعي, علي بن فضال (2007), شرح عيون الإعراب, تحقيق وتقديم حنا بن جميل حداد, مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية, إربد, ص254.
- <sup>73</sup> المرجع السابق, ص246.
- <sup>74</sup> العكبري, أبو البقاء عبد الحسين (2001), اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق غازي طليمات, دار الفكر دمشق, ط2, ج1, ص428.
- <sup>75</sup> ينظر, أبو حيان الأندلسي (1910) التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط مطبعة السعادة, مصر ط1, 1: 495.
- <sup>76</sup> ينظر, الزركشي, بدر الدين محمد بن عبد الله (1988), البرهان في علوم القرآن, تحقيق أبو الفضل إبراهيم, دار الجبل , بيروت, 4: 390.
- <sup>77</sup> ينظر, السيوطي, همع الهوامع, 3: 217, المرادي, الجني الداني, 587.
- <sup>78</sup> ينظر, المرجع السابق الصفحة نفسها.
- <sup>79</sup> ينظر, أبو حيان الأندلسي, البحر المحيط, 1: 495.
- <sup>80</sup> ينظر, ابن هشام, المغني, 1: 292-293.
- <sup>81</sup> ينظر, السيوطي, همع الهوامع, 3: 217.

- <sup>82</sup> ينظر، الاسترأبادي، رضي الدين، شرح الكافية، د.ط.ت 4: 420.
- <sup>83</sup> ينظر، العكبري، اللباب، 1: 427.
- <sup>84</sup> الأحزاب 40.
- <sup>85</sup> أبو حيان، البحر المحيط، 1: 495.
- <sup>86</sup> المرادي، حروف المعاني، ص33.
- <sup>87</sup> الأحزاب 40.
- <sup>88</sup> ابن هشام، المغني، 1: 292، 293، السيوطي، همع الهوامع، 3: 217، المالقي: رصف المعاني /276.
- <sup>89</sup> انظر، ابن هشام، المغني، 1: 320.
- ابن يعيش، شرح المفصل، 8: 106.
- ابن السراج، الأصول في النحو، 1: 244.
- ابن عصفور، المقرب، 1: 233.
- المبرد، المقتضب، 4: 108.
- والاستدراك هو رفع توهم يتولد من الكلام السابق، فإذا قلت: جاعني زيد يتوهم السامع أن عمرًا أيضًا جاعك لما بين زيد وعمر من الملازمة في المجيء وعدمه، فرفعت توهم السامع بقولك لكنَّ عمرًا لم يجيء. انظر، الحرجاني، كتاب العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، 168.
- <sup>90</sup> ابن الأصبغ المصري (1383هـ)، تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر، وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، القاهرة، ج2، ص331-332.
- <sup>91</sup> ينظر: ابن عصفور، (1971)، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة الأشبيلي، العاني، بغداد، ط1، ص117.
- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1: 291 بتصرف.
- <sup>92</sup> الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق (1926)، الجمل، تصحيح وشرح بن أبي شنب، مطبعة كول كرنوبل بالجزائر، ص64.
- <sup>93</sup> المرادي، الجني الداني، ص615.
- <sup>94</sup> الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (1984)، معاني الحروف، حققه وخرج شواهده وقدم له، عبد الفتاح إسماعيل شبيلي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، ص133.
- <sup>95</sup> ينظر: الموزعي، مصابيح المعاني، ص429-430.
- <sup>96</sup> السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (1318هـ)، مفتاح العلوم، القاهرة، المطبعة اليمنية ص49.
- وانظر: ابن فارس أحمد بن فارس، بن زكريا (1993)، الصحابي في فقه اللغة، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، لبنان، ص174.
- <sup>97</sup> انظر: مصطفى النحاس (1979)، أساليب النفي في العربية، دراسة وصفية تاريخية، كلية الآداب جامعة الكويت، 181-182.
- <sup>98</sup> انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1911)، الإتيقان في علوم القرآن، القاهرة المطبعة الأزهرية، ط1، ص172.
- <sup>99</sup> انظر: الزركشي، جلال الدين محمد بن عبد الله (1957)، البرهان في علوم القرآن، القاهرة، ص390.
- الفراء، يحيى بن زياد (1955)، معاني القرآن، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ط1، 464-466.
- <sup>100</sup> المرجع السابق الصفحة نفسها.